اطلع على سير العمل في مشروع كلية الهندسة.. رئيس الجمهورية:

وجود المنشآت التعليمية النوعية مهم في إعداد وتأهيل الكوادر المتخصصة

نحث على سرعة إنجاز الكلية وتجهيزها طبقاً للمواصفات المحددة

صنعاء /سبأ:

قام فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية أمس بزيارة مشروع مبنى كلية الهندسة متعددة الأغراض والتي ستتناول الدراسة فيها الجوانب التنموية والاقتصادية والاليكترونيات والتكنولوجيا والهندسة الإنشائية والمعمارية والشئون العسكرية حيث كان في استقباله اللواء محمد علي سعيد مدير دائرة الأشغال العسكرية التي تنفذ المشروع والعاملون فيه.

وقد اطلع فخامة الأخ الرئيس على سير العمل الجاري في تنفيذ المشروع والذي يجري بناؤه على مساحة تبلغ خمسة وثلاثين ألفاً وأربعمائة متر مربع.

وتتكون الكلية من قسم الهندسة الكهربائية والذي يوجد به 13 معملا و22 قاعة محاضرات و22 مكتباً خاصة برؤساء الأقسام والدكاترة وقسم الهندسة الميكانيكية والذي يتكون من 13 معملا و 22 قاعة محاضرات و22 مكتباً خاصة برؤساء الأقسام والدكاترة.

كما يشتمل مشروع الكلية على مكتبة مركزية ويتكون من مكتبة نمطية للكتب والمراجع ومكتبة إليكترونية وصالة مطالعة بالإضافة إلى المدرج الرئيسي والذي يتسع لعدد خمسمائة وخمسين شخصا ومجهز بأحدث الأجهزة الصوتية وبمساحة تبلغ ألف متر مربع وتبلغ نسبة الإنجاز في المشروع 70 بالمائة ، إلى جانب عدد من الملحقات ومنها سكن للطلاب ويتكون من مبنيين قيد التنفيذ ويتكون كل مبنى من 3 أدوار ويتسع كل مبنى لعدد 130 طالبا وبإجمالي 260 طالبا.. بالإضافة إلى ست ورش تعليمية وصالة طعام كبرى للطلاب وقسم خاص لكبار الضيوف .

وقد أشار فخامة الرئيس إلى أهمية وجود هذه المنشأة التعليمية النوعية في إعداد وتأهيل الكوادر المتخصصة في المجال الهندسي والتنموي والاقتصادي والتكنولوجي والشئون العسكرية وغيرها من التخصصات المتصلة بأهداف البناء التنموي والتطوير التكنولوجي.

وحث فخامته على مضاعفة الجهود بسرعة انجازها وتجهيزها طبقا للمواصفات المحددة لها وبما يكفل للكلية تحقيق الأهداف المنشودة.

يهدف إلى تطوير الأداء وتحديث وحدات الخدمة العامة ومحاربة الفساد

مجلس الوزراء يحيل مشروع قانون التدوير الوظيفي إلى لجنة وزارية

صنعاء /سبأ:

احال مجلس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مشروع قانون بشأن نظام التدوير الوظيفي المقدم من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات الى لجنة وزارية برئاسة وزير التربية والتعليم لدراسة المشروع والرفع بالنتائج الى المجلس في اجتماع قادم للمناقشة والاقرار تمهيدا لاستكمال الاجراءات الدستورية اللازمة لاصداره .

ويهدف المشروع الذي يقع في 27 مادة موزعة على ستة ابواب الى تطوير الاداء وتحديث وحدات الخدمة العامة ومحاربة الفساد والحيلولة دون انتشاره او بروز مظاهر فساد جديدة وكذلك مساعدة الموظف ووحدة الخدمة العامة للخروج من دائرة الركود ومقاومة التغيير الى ثقافة التدوير وتعزيز الولاء للوظيفة العامة عن طريق تغيير الثقافة التنظيمية في وحدات الخدمة العامة بما يساعد على ترسيخ مبدأ احترام الوظيفة العامة.

كما يهدف المشروع الى ضمان تطبيق مبدأ الادارة الامينة كمطلب حتمي لتعزيز جهود التنمية المستدامة وغيرها من الاهداف المحفزة للاداء الفاعل واطلاق قدرات الموظفين للابداع وتطبيق المهارات والخبرات التي اكتسبوها من وظيفة الى اخرى وتاكيد الدور الحيوي لتقارير تقييم الاداء .

ويقوم مشروع القانون على عدد من المبادئ العامة منها الشفافية والمسؤولية والممارسة والعدالة والنظرة الشمولية للاهتمام بالموظفين والقيادة بالمثل والتحلي بالاخلاق الحميدة والاستجابة المتكاملة

للمشكلات وحلها وايضا المعرفة الواسعة للقيادات الادارية والمهارات المتوفرة لديها في مختلف المستويات وتأكيد مبدأ نقل الموظفين بين مختلف الادارات وصولا الى ايجاد موظف في كل ادارة على صلة وثيقة بالناس والاجراءات في الادارات داخل وحدة الخدمة العامة .

واكد المشروع تطبيق نظام التدوير على المعينين بقرارات جمهورية في وحدات الخدمة العامة المركزية والمحلية وشاغلي وظائف الادارة العليا المعينين بقرارات رئيس مجلس الوزراء ورئيسي مجلسي النواب والشورى وشاغلي الوظائف الاخرى في مختلف المستويات الوظيفية ابتداء من مدير ادارة ومادون.

ووافق المجلس على مشروع اللائحة التنفيذية لقانون التجارة الداخلية رقم 5 لسنة 2007م المقدم من وزير الصناعة والتجارة، ووجه باستكمال الاجراءات القانونية لاصدار المشروع .

وتهدف اللائحة الى تعزيز عملية تنظيم التجارة الداخلية وفقا لآلية السوق بالتركيز على حماية المستهلك من الممارسات الضارة، فضلا عن تاكيد الاستقرار التمويني للسكان وتوفير احتياجاتهم من البضائع والسلع وتشجيع القطاعات التجارية المختلفة وتحفيزها من اجل توفير احتياجات السكان من البضائع والسلع وفقا للمقاييس والجودة وبالاسعار التنافسية.

كما تهدف الى ضمان توفير وتأمين مخزون احتياطي من السلع الضرورية وتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه في هذه العملية، اضافة الى تعزيز الرقابة على السلع والخدمات وعلى المخزون الاحتياطي من السلع الضرورية وتنظيم عمليات التخزين واعادة التعبئة وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ويتكون مشروع اللائحة من سبعة فصول تشمل التسمية والتعاريف والاهداف ومهام واختصاصات وزارة الصناعة والتجارة وآلية تنظيم المخزون الاحتياطي والرقابة على السلع والخدمات والتي تتضمن تشكيل لجنة رئيسية للمخزون الاحتياطي والرقابة برئاسة وزير الصناعة الى جانب الفصول الاخرى التي تتناول مواضيع الاشهار السلعي والرقابة والتفتيش على البضائع والخدمات والعقوبات والاحكام الختامية.

كما وافق المجلس على مشروع القرار المقدم من وزارة الصناعة والتجارة بشأن شروط وقواعد الترخيص لاقامة وتنظيم المعارض والاسواق التجارية الداخلية والخارجية ووجه باستكمال الاجراءات القانونية اللازمة لاصداره.

ويهدف المشروع الذي يأتي تنفيذاً لنص المادة رقم 5 الفقرة (ز) من قانون التجارة الخارجية رقم 16 لسنة 2007 الى تأكيد القواعد والاجراءات العملية المنظمة لإقامة وتنظيم المعارض وتفادي الاختلالات واوجه القصور في هذا الشأن بما في ذلك تحديد الإجراءات التي تكفل الحفاظ على حقوق المشاركين في المعارض وتضمن الوفاء بالتزامات المنظم وعدم الاخلال بها.

ووافق المجلس على مشروع تعديل اللائحة التنظيمية للهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني المقدم من قبل اللجنة الوزارية برئاسة وزير الاشغال العامة والطرق ووجه باستكمال الاجراءات القانونية لإصدار مشروع التعديل الذي يأتي لتعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي للهيئة وتطوير نشاطها في ادارة اراضي الدولة والتخطيط العمراني وحفظ الوثائق والعقود والمحررات المسجلة بالسجل العقاري سواءً كانت خاصة اوعامة او موقوفة.

وناقش المجلس رؤية وزارة حقوق الانسان بشأن اعداد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان في اليمن وذلك في إتجاه تعزيز واقع حقوق الانسان والحريات العامة من خلال انجاز مجموعة من الاهداف القطاعية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل والتي تمثل قاسماً مشتركاً لكل تعبيرات حقوق الانسان الحكومية وغير الحكومية.

واقر المجلس تشكيل لجنة موسعة برئاسة وزير حقوق الانسان وعضوية المختصين في الوزارات والجهات الحكومية المعنية ذات الصلة وممثلين عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الانسان لاعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية بالاستناد على المرجعيات الدينية والدستورية والقانونية والدولية وبحيث تعطي مختلف المجالات المعنية بحقوق الانسان وابراز التدابير العملية والواقعية لعملية تنفيذها والاخذ بعين الاعتبار بناء آلية لديمومة التفعيل والتخطيط لمساندة جهود تعزيز حقوق الانسان في اليمن في مختلف المجالات وتأكيد المسئولية التضامنية لجميع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وافراد المجتمع عموماً في هذه العملية بما في ذلك الجوانب المتصلة بالتربية والتوعية والتواصل وبحيث ترفع اللجنة مشروع الاستراتيجية الى المجلس عند الانتهاء من اعدادها للمناقشة واتخاذ القرار المناسب .

واطلع المجلس على تقرير وزير الصحة العامة والسكان المتضمن نتائج أعمال المؤتمر 66 لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الذي عقد في العاصمة صنعاء خلال الاسبوع الماضي .

وماشتملت عليه من توصيات وقرارات تستهدف تطوير العمل الجاري بين دول المجلس في مجالات الرعاية الصحية الاولية ومكافحة الأمراض المستعصية وتنظيم العمالة الوافدة وعدد من الجوانب الاخرى المتعلقة بالرقابة على الادوية وتطوير الجانب البحثي الصحي والدوائي.

كما اطلع المجلس على تقرير نائب وزير الشباب والرياضة حول مشاركته في مؤتمر المنظمة العالمية للخيول العربية الأصيلة (الواهو) الذي اقيم في العاصمة العمانية مسقط خلال الفترة من 3 يناير وحتى 6 فبراير 2009م.

تشكيل لجنة موسعة لإعداد مشروع الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

عبد الغني يؤكد أهمية رابطة مجالس الشيوخ والشورى في العلاقات العربية الإفريقية

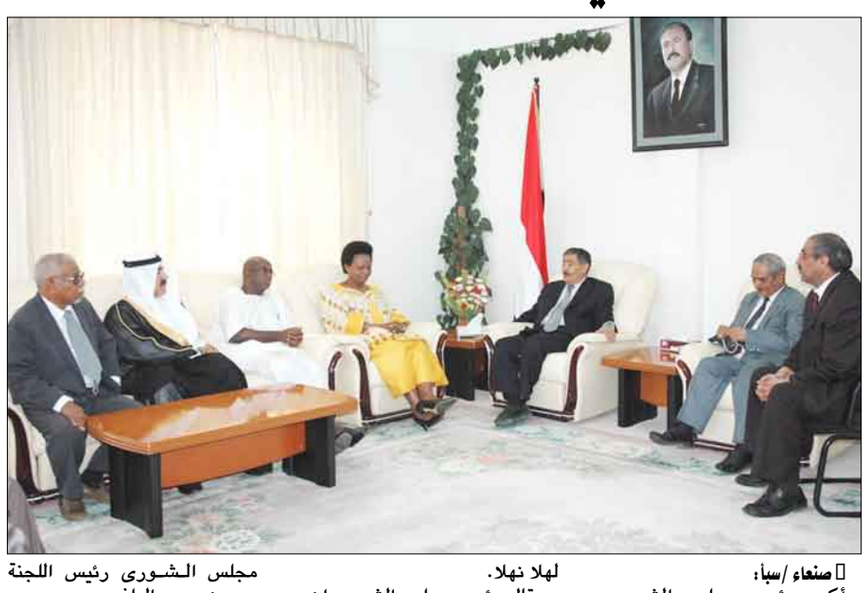

صنعاء /سبأ:

أكد رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني أهمية رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي في توثيق أواصر العلاقات والتعاون بين العالمين العربي وإفريقيا.

وجدد عزم رؤساء المجالس الأعضاء في الرابطة على تطوير مهامها وأنشطتها وإيلاء المزيد من الاهتمام بما يحقق الأهداف التي وجدت من أجلها الرابطة.

جاء ذلك خلال لقاء رئيس مجلس الشورى أمس وبحضور نائب رئيس المجلس محسن محمد العلفي، رئيسة مجلس الشيوخ في مملكة سوازيلاند السيدة زوان جيلان، وأمين عام مجلس الولايات بجمهورية السودان الشقيق حسن موسى شيخ الصافي، وعضو مجلس الشورى السعودي سعود الشمري، وعضو مجلس الشيوخ النيجيري فيكتور ندوم إجبا وعضو مجلس الشيوخ البوروندي لورينت لهلا نهلا.

وقال رئيس مجلس الشورى إن السنوات الثلاث الماضية من عمر الرابطة كانت سنوات تأسيس، في حين تدخل الرابطة مرحلة تفعيل وتنفيذ البرامج والأنشطة المحققة لأهدافها في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية وغيرها من مجالات التعاون»،معبراً عن شكره لرئيسة مجلس الشيوخ في سوازيلاند على قرار المجلس استضافة مؤتمر ا لرابطة عام 2010م، .

وأشاد ً بالنتائج التي حققتها المؤتمرات العامة واللقاءات التشاورية واجتماعات لجنة السلام وفض المنازعات واجتماعات الغرف التجارية والصناعية في العالم العربي وإفريقيا.

ويشارك مسئولو وممثلو المجالس الأعضاء من ست دول عربية وإفريقية بينها اليمن في اجتماع اللجنة الخاصة باللوائح الإدارية والمالية للرابطة والذي بدأ أمس برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى رئيس اللجنة محسن محمد العلفي.

وكان العلفي قد ر حب في مستهل الاجتماع بأعضاء اللجنة، وأعرب عن ثقته في أن يتمكن المشاركون في الاجتماع من إنجاز المهمة التي أوكلت إلى اللجنة والذي سيكون له أثره الإيجابي على أداء الرابطة خلال المرحلة المقبلة.

ثم عرض جدول الأعمال الذي تضمن قراءة لنص قرار مجلس الرابطة الرابع الذي انعقد في العاصمة السودانية الخرطوم وقضى بتشكيل هذه اللجنة.بعد ذلك استعرض أعضاء اللجنة ملخصا لتقرير لجنة اللوائح الذي اعتمده مؤتمر الرابطة الثالث بالخرطوم، وملاحظات أعضاء اللجنة .

حيث أجروا مناقشات حول الملاحظات على مشروع لائحة النظام الإداري ومن المقرر أن تختتم اللجنة أعمالها غدا الخميس.

أمين عام الرابطة الإسلامية يزور معالم تعز

تعز/نعائم خالد:

استقبل الأخ حمود خالد الصوفي محافظ محافظة تعز يوم أمس الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي الشيخ عبد الله عبد المحسن التركي ومعه الشيخ حمود الهتار وزير الأوقاف والإرشاد وبحضور الأخ عبده محمد حسان مدير العام الأوقاف والإرشاد بالمحافظة حيث صلوا الظهر في مسجد الجند الذي بناه الصحابي الجليل معاذ بن جبل عندما بعث من الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام لنشر الإسلام في اليمن كما زاروا أيضا جبل صبر ومسجد الأشرفية وقلعة القاهرة .

وقد أشار التركي إلى ان البرنامج في محافظة تعز كان حافلا ومتميزا بوجود العلماء المتخصصين وبحث أهم القضايا المتعلقة بالإعلام والإساءة إلى الدين من خلال استغلال حرية الإعلام.

في يوم يشهد عشرات المباريات استعداداً لكأس العالم